السياسة العامة لإدارة استمرارية الأعمال



رؤيتنا

"بيئة صحية ومصانة ومستدامة تعزز جودة الحياة".

رسالتنا

"حماية البيئة وتعزيز الاستدامة من خلال الإدارة البيئية المبتكرة والسياسات والأنظمة الفعالة جنباً إلى جنب مع شركائنا والمجتمع".

أولوياتنا الاستراتيجية

- تحقيق المرونة البيئية
 لإمارة أبوظبي وذلك من
 والتكيف مع التغير
 المناخي وحماية جودة
 الهواء والمياه البحرية
- الإدارة المستدامة لموارد المياه الجوفية
- تمكين الإدارة المثلى للنفايات، وتشجيع مبادئ الاقتصاد الدائري
- 4. صون وحماية وتعزيز التنوع البيولوجي الثري الذي تزخر به الإمارة
 - 5. قيادة تطوير السياسات والتشريعات البيئية المتكاملة
- . اعتماد أنظمة قائمة على الأدلة لتحقيق الامتثال البيئي، وتطبيق نماذج عمل صارمة لتنظيم عمليات الترخيص وتحقيق الالتزام
- آلستفادة من النظم المتطورة لتحليل البيانات لقيادة أنشطة البحث والتطوير والتوعية البيئية

هيئة البيئة - أبوظبي هي هيئة حكومية تم إنشاؤها في عام 1996، تلتزم بحماية التنوع البيولوجي البري والبحري وتعزيز جودة البيئة في إمارة أبوظبي، وذلك من خلال الشراكات الاستراتيجية مع كلا القطاعيين العام والخاص، محلياً ودولياً، كما تعمل الهيئة على تبني أفضل الممارسات الدولية والمحلية، وتشجيع الابتكار والعمل الجاد لاتخاذ تدابير وقائية وسياسات فعالة لضمان الحفاظ على البيئة، كما تسعى الهيئة لتعزيز الوعي البيئي والتنمية المستدامة، وضمان استمرار إدراج القضايا البيئية ضمن أهم الأولويات في الأجندة الوطنية.

الهدف

تهدف هذه السياسة إلى التأكيد على التزام الإدارة العليا في هيئة البيئة - أبوظبي بضمان قدرة الهيئة على مواصلة أنشطتها الحيوية أثناء حالات الطوارئ والأزمات والكوارث، أو بسبب التوقف أو الانقطاع المفاجئ للأعمال المؤسسية، كما تهدف هذه السياسة إلى تمكين الهيئة من القدرة على تقليل زمن انقطاع الأنشطة الحيوية إلى المستوى المقبول للأداء ضمن الأطر الزمنية المقبولة بقدرات محددة مسبقًا.

ومن خلال هذه السياسة فإننا نهدف إلى:

- تطوير وتنفيذ نظام لإدارة استمرارية الأعمال لضمان المرونة المؤسسية واستمرارية الأنشطة الحيوية واستعادة مواصلة الأعمال بما يخدم استمرارية الخدمات الأساسية والحيوية ضمن أطر زمنية محددة، بهدف المحافظة على مكتسبات الهيئة بما يتوافق مع مصلحة الشركاء الاستراتيجيين.
- توفير الموارد الأساسية لضمان الإدارة الفعالة والمتكاملة لنظام إدارة المرونة المؤسسية واستمرارية الأعمال في الهيئة.
 - بناء القدرات ورفع كفاءة الأداء المؤسسي لجاهزية الهيئة أثناء الطوارئ والأزمات والكوارث.
- إدارة الحوادث والاستجابة بفاعلية بهدف تقليل التأثير على الأفراد والخدمات والعمليات والبيئة والممتلكات والسمعة المؤسسية.

إطار العمل

يتوافق إطار العمل الخاص بتطبيق إدارة استمرارية الأعمال في الهيئة مع كل من المتطلبات والمواصفات الواردة في المعيار الوطني لإدارة استمرارية الأعمال AE/SCNS/NCEMA 7000:2021 والمعيار الدولي الأيزو 2019:22301 وما قد يطرأ عليها من تحديثات، كما يستند إطار عمل هذه السياسة على تحديد مستويات الأخطار المُدرجة ضمن منهجية تقييم المخاطر المعتمدة في الهيئة.

النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع الوحدات التنظيمية، والعمليات الرئيسية، والأنشطة، والوظائف والخدمات الحيوية، بما في ذلك من مشاريع وإجراءات وفرق العمل التابعة للهيئة.

سياستنا والتزامنا

نلتزم بمراعاة تنفيذ المبادئ التالية:

- الإدارة الفعّالة لنظام إدارة استمرارية الأعمال في الهيئة وتطبيق كافة المتطلبات القانونية والتشريعات المحلية والاتحادية والدولية والتعاقدية ذات العلاقة والمتطلبات الأخرى ذات الصلة بإدارة استمرارية الاعمال ومتابعة تنفيذها ضمن نطاق العمل.
- إعداد الأطر الخاصة بتطوير وتنفيذ ومتابعة أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بنظام استمرارية الأعمال، وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

هـيئـة الـبيئــة - أبـوظـبــي Environment Agency - ABU DHABI

السياسة العامة لإدارة استمرارية الأعمال

ر و يتنا

"بيئة صحية ومصانة ومستدامة تعزز جودة الحياة".

رسالتنا

"حماية البيئة وتعزيز الاستدامة من خلال الإدارة البيئية المبتكرة والسياسات والأنظمة الفعالة جنباً إلى جنب مع شركائنا والمجتمع".

أولوياتنا الاستراتيجية

- تحقيق المرونة البيئية لإمارة أبوظبي وذلك من خلال التخفيف من والتكيف مع التغير المناخي وحماية جودة الهواء والمياه البحرية
- الإدارة المستدامة لموارد المياه الجوفية
- تمكين الإدارة المثلى للنفايات، وتشجيع مبادئ الاقتصاد الدائري
- صون وحماية وتعزيز التنوع البيولوجي الثري الذي تزخر به الإمارة
 - قيادة تطوير السياسات والتشريعات البيئية المتكاملة
- اعتماد أنظمة قائمة على
 الأدلة لتحقيق الامتثال
 البيئي، وتطبيق نماذج
 عمل صارمة لتنظيم
 عمليات الترخيص وتحقيق
 الالتزام
- الاستفادة من النظم المتطورة لتحليل البيانات لقيادة أنشطة البحث والتطوير والتوعية البيئية

- تحديد المخاطر الناجمة عن العمليات والأعمال المؤسسية والأنشطة والوظائف الحيوية التي تقوم بها الهيئة، ووضع الإجراءات والبرامج اللازمة لضمان قدرة الهيئة على مواصلة أنشطتها الحيوية أثناء حالات الطوارئ والأزمات والكوارث.
- تطوير إجراءات العمل الخاصة بنظام إدارة المرونة المؤسسية واستمرارية الأعمال في الهيئة وتحديد الأدوار والمسؤوليات مع الشركاء لضمان التطبيق الفعال.
- رفع كفاءة الكوادر وبناء القدرات من خلال توفير البرامج التدريبية المتخصصة في الجوانب ذات الصلة بإدارة المرونة المؤسسية واستمرارية الأعمال.
- تعزيز الوعي بإجراءات نظام استمرارية الأعمال في الهيئة لتمكين الموظفين والمتعاملين ومزودي الخدمات والزوار والشركاء المعنيين من المساهمة في تطبيق نظام استمرارية الأعمال.
- تنفيذ الاختبارات والتمارين الوهمية وتوفير الدعم اللازم لضمان فاعلية تنفيذ خطة استمرارية الأعمال في الهيئة أثناء حالات الطوارئ والأزمات والكوارث.
- عمل المقارنات والمقاربات المعيارية لتطبيق أفضل الممارسات الخاصة بنظم إدارة المرونة المؤسسية واستمرارية الأعمال.
- التوثيق والتنفيذ والمراجعة الإدارية الدورية وضمان التحسين المستمر لنظام إدارة استمرارية الأعمال في الهيئة.
- مشاركة ونشر هذه السياسة لكافة الموظفين والشركاء الاستراتيجيين والأطراف المعنية من خلال مختلف الوسائل المتاحة، ومراجعتها بصفة دورية.

د. شيخة سالم الظاهري الأمين العام